

نظام ل. م. د. في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق.

ميلود قاسم

أستاذ محاضر (أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

ملخص:

يأتي اصلاح منظومة التعليم العالي ضمن سلسلة الاصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية منذ بداية الثمانينات، فالإصلاح في نظر الحكومة الجزائرية لا يكتمل الا باستكمال أهم ملف وهو التعليم الهادف والمنسجم والذي يساهم في دعم مشاريع بناء الامة ويحافظ على استمرارية قوة الدولة. حيث تأتي هذه القناعة من خلال فشل كل الاستراتيجيات التنموية القائمة على الاختيارات الفردية من دون تأسيس الخيارات على بعد ورؤية استراتيجية. في هذه الورقة البحثية سوف أحاول أن أضع النظام الجديد، الذي تبنته السلطة السياسية كخيار بديل في التعليم على النظام الكلاسيكي، في الميزان ألا وهو نظام ل م د وأحاول الاجابة على سؤال مهم وهو ما هي اهم التحديات التي يواجهها النظام الجديد حيث تعيقه الوصول الى أهدافه؟

الكلمات الدالة: نظام ل. م. د، التعليم العالي، الجامعة الجزائرية

Résumé :

Le système LMD, est aujourd'hui largement adopté par l'université Algérienne. Sur le plan académique, le premier intérêt du système LMD est l'harmonisation de la circulation des savoirs et des modèles pédagogiques qui, sous l'effet de la mondialisation, sont appelés à se côtoyer, voire à se combiner. Une fois restructurée, l'offre de formation permet l'adoption d'un système de diplômes facilement lisibles et comparables la promotion de la mobilité, la promotion de la coopération et la promotion des valeurs scientifiques, culturelles et sociales des partenaires. Le système d'enseignement supérieur en Algérie est passé par différentes étapes jalonnées par un ensemble de réformes qui ont tenté d'assurer,

à chaque fois, son adaptation aux besoins de l'environnement socio-économique du pays ainsi qu'aux continues évolutions des sciences et des technologiques.

Quelles sont les défis de système L M D en Algérie sur le plan constructive ainsi que sur le plan Académique.

Mots clefs : Système L. M .D, enseignement supérieur, l'Université d'Alger.

Summary:

The LMD system, now widely adopted by the Algerian university, On the academic level, the main interest of the LMD system is the harmonization of the circulation of knowledge and pedagogical models which, under the effect of globalization, are called upon to coexist or even to combine. Once restructured, the training offer allows the adoption of a system of easily readable and comparable diplomas promoting mobility, promoting cooperation and promoting the scientific, cultural and social values of partners. Higher education in Algeria has gone through various stages marked by a series of reforms, which have tried to ensure, each time, its adaptation to the needs of the socio-economic environment of the country as well as the constant changes in science and technology.

What are the challenges of the Lm d system in Algeria from a constructive point of view as well as on the Academic level.

Key words: L.M.D. system, higher education, University of Algiers.

مقدمة:

إن الحديث على اصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر لموضوع في منتهى الأهمية ، بدليل أن التعليم العالي أصبح المحدد الرئيسي في هوية الدول ،حيث أصبحت الجامعة تمارس وظيفتين أساسيتين اولاهما تعتبر فضاء لإنتاج المعرفة الهادفة والتي تتدخل في حل المشكلات الاجتماعية المعقدة نظرا للأدوات العلمية والتقنية المستعملة في العمل الاكاديمي لفهم وتحليل الظواهر المستعصية ، بينما الوظيفة الثانية وهي ما تتعلق بإنتاج الانسان الاكاديمي وإعادة تركيبة الانظمة والأنساق التي تحيط بالإنسان بما يجعل اللحمة الاجتماعية بمعزل عن الاختلالات المؤدية الى الصراع والتشرذم.

يأتي اصلاح منظومة التعليم العالي ضمن سلسلة الاصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية منذ بداية الثمانينات ، فالإصلاح في نظر الحكومة الجزائرية لا يكتمل الا باستكمال أهم ملف وهو التعليم الهادف والمنسجم والذي يساهم في دعم مشاريع بناء الامة و يحافظ على استمرارية قوة الدولة .حيث تأتي هذه القناعة من خلال فشل كل الاستراتيجيات التنموية القائمة على الاختيارات الفردية من دون تأسيس الخيارات على بعد و رؤية استراتيجية.

في هذه الورقة البحثية سوف أحاول أن أضع النظام الجديد، الذي تبنته السلطة السياسية كخيار بديل في التعليم على النظام الكلاسيكي، في الميزان ألا وهو نظام ل م د وأحاول الاجابة على سؤال مهم وهو ما هي اهم التحديات التي يواجهها النظام الجديد حيث تعيقه الوصول الى أهدافه؟ وعليه سوف أعتد على بعض المؤشرات لقياس مدى استجابة الجامعة الجزائرية لهذا النظام مقارنة بالأهداف التي وضع من أجلها. وهنا اشير أن الاعتماد في التحليل سيكون قراءة معمقة في مختلف النصوص المنظمة له وأيضا بعض التجارب التي تعيشها الجامعة الجزائرية والتي تفيد أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية الجزائرية لم تكن المناخ الملائم لنجاح فاعلية هذا النظام.سوف نحاول التطرق لتحليل الموضوع من خلال المحاور التالية:

1- نظام ال م د التأسيس والقواعد.

2-دوافع التغيير من نظام الكلاسيكي الى نظام ل م د في الجزائر.

3-نظام ل م د التأسيس والتحديات في الجزائر.

خلال تتبعنا لمختلف مراحل الاصلاح الذي عاشته الجامعة الجزائرية خاصة مع بداية الالفية الثانية، تستوقفنا عدة اشكالات وتساؤلات حول بيئة النظام الجديد وخصائصه البنائية وامكانية موائمة للبيئة التعليمية الجزائرية، علما أن النظام ل. م. د في جوهره يحمل ميكانيزمات وآليات جادة تدفع نحو ترقية نوعية التكوين وتجعل من الجامعة أداة ينطلق منها التغيير ويحفز الطالب على المبادرة ، كما ينمي في ذاتية الطالب قدراته الابداعية. لذلك قبل الحديث على فاعلية الاصلاح الجديد وجب بداية أن نعرج قليلا على البدايات الاولى في تبني مثل هذا النوع من الانظمة التعليمية في اوربا وبعض دول غير الاوروبية مثل تونس، المغرب ، الجزائر ، السينغال ، نيجريا... الخ.

1- نظام ال م د التأسيس والقواعد

أ- نظام ل م د رؤية استراتيجية أوروبية متكاملة.

من الملاحظات التي تلفت الانتباه في نشأة نظام ل م د :

نظام تم بنائه من تصورات مختلفة، حيث انعقد لأجله عدة لقاءات ومؤتمرات في دول أوروبية مختلفة نذكر اتفاقية ليزبون lisbonne 1997 المتعلقة بتأهيل التعليم العالي وترقية نوعيته في المناطق الأوربية ، ثم أعقبه إعلان السيربون 1998 surbonne والذي ركز على¹

:

- 1) تأسيس فضاء أوروبي في مجال التعليم العالي.
- 2) إمكانية تنقل الطلبة من دولة الى أخرى.
- 3) التربية والتعليم والتكوين يتميزون بالديمومة.
- 4) تأسيس التعليم على مسارات التكوين.
- 5) استحداث نظام السداسيات مع استعمال طريقة الارصدة في تقييم التكوين.
- 6) تكون عروض التكوين متعددة في مجالات متنوعة ومتخصصة.

¹Richard A .Nyladé ,le système L M D :uneinstrumentalisationoccidentale ,Paris, Harmattant 2013 , p 13

ثم يأتي إعلان 1999La bologne بإيطاليا، حيث حضر الاجتماع 29 دولة وتمت خلالها إمضاء اتفاقية مشتركة تحمل 6 محاور رئيسية وهي¹:

- تأسيس نظام تكويني سهل ومرن حيث يتمتع بقدرة عالية في نقل وتسيير المعارف في بعدها المحلي والدولي وكذا الاعتراف بالشهادة الجامعية ومؤهلاتها.
- تنظيم تكوين في الليسانس الطور الاول موجه نحو تدريب الطلبة على الاندماج في الحياة المهنية.
- إمكانية اكتساب الارصدة في وحدة تعليمية وإمكانية نقلها الى مؤسسة تعليمية اخرى.
- تسهيل حركة انتقال الطلبة والأساتذة والباحثين من جامعة الى أخرى.
- التعاون في اطار ضمان جودة عالية في التعليم.
- إعطاء بعد أوروبي للتعليم العالي.

بينما تطرق المؤتمرين في برلين عام 2003 الى مناقشة ثلاث محاور رئيسية وهي:

- تأسيس نظام تعليمي ذي طورين .
- إصدار لشهادة تعليمية معترف بها ليست بنفس خصائص الشهادة الاصلية.
- وضع نظام يتكفل بضمان الجودة في التعليم العالي.

وبقيت سلسلة المؤتمرات تتوالى حيث نذكر مؤتمر bergen بالنرويج عام 2005 ، ومؤتمر لندن عام 2009 ومؤتمر بودابست 2010 وبعدها مؤتمر بوخارست عام 2012.

خلاصة القول : من خلال هذه المؤتمرات المتعاقبة والتي انعقدت في أماكن مختلفة نستخلص مايلي:

(1) أن فكرة اصلاح التعليم العالي نشأت من رؤية استراتيجية جادة تطمح الى خلق الموائمة والانسجام المكمل لمشروع الاتحاد الاوروبي وكذا تفعيل هدفية التعليم ، فلم يعد ينظر الى التعليم العالي فضاء علمي ينتج المعرفة العامة وإنما إضفاء الطابع النفعي عن طريق ترقية الوسائل والهيكل البيداغوجية مع تقليص مدة التكوين الجامعي

¹Ibid,p 17

مقابل إنتاج طالب جامعي مكتمل الصفات والمؤهلات العلمية والمهنية ويتمتع بروح المبادرة والمبادأة¹.

(2) يتميز هذا النظام بقدر عالي من المرونة والحركية وفي جوهره يوسع من هامش اللامركزية، حيث لا يترك مجال لمركزة القرار في التسيير بيد المسؤولين الإداريين، إذ يفتح مجالات واسعة لمشاركة هيئة التدريس في اقتراح عروض التكوين ومتابعتها وكذا هيكل هيئة التدريس في لجان تكوينية لمتابعة التكوين والتعليم، كما يسمح هذا النظام بإمكانية تعديل أو تغيير أو تحيين محتوى التكوين إن تطلب الأمر واقتراح ما هو أصلح وأنفع.

(3) ما يمكن استخلاصه أن معايير التقييم والموازنة مضبوطة عن طريق حساب الرصيد **ECTS.EuropéencréditsTransfer system** الذي هو في الاصل كل رصيد يساوي عدد من الساعات والمقدرة بين 20 و 25 ساعة. وأن توزيع الارصدة يكون كالتالي: كل وحدة تعليمية أساسية مكونة من ثلاث مقاييس وكل مقياس مستتبع بحصة أعمال موجهة ، حيث يتم توزيع الارصدة ب 2 رصيد للمحاضرة و 1رصيد لحصة أعمال موجهة 1 و رصيد للأعمال الفردية فيصبح المجموع 4 أرصدة للمقياس الواحد فيضرب عدد الارصدة في معدل الساعات المدرسة ولتكن 22,5 ساعة أي 4 ارصدة×22.5 ساعة = 90 ساعة يقسم هذا العدد 90 ساعة الى ثلاث أقسام وتوزع بين (المحاضرات ، الاعمال الموجهة ، الاعمال الفردية) وقد تم تقسيم السنة الدراسية الى سداسيين حيث يحسب كل سداسي ب 30 رصيد ليصبح العدد الاجمالي 180 رصيد في الطور الاول ليسانس و 120 رصيد للطور الثاني ماستير بينما تم تخصيص الطور الثالث دكتوراه ب 180 رصيد.

(4) يعتبر نظام ل م د من بين الانظمة التي تأسست من أجل :

- ضمان جودة عالية لنوعية التعليم والتكوين والتي ترتبط بتطوير مجتمع المعلوماتية.

- ما يميز هذا النظام هو

¹ Michele lecieu , et d'autres , **les mondes universitaires face au marché : circulation des savoirs et pratiques des acteurs** ; Paris , Kathala ; 2011 p, 8.

- أ- الرسمة الرصيد capitalisation

- ب- الحركية mobile

- ج- الوضوح ¹lisible.

- ب- استحداث نظام المرافقة البيداغوجية

يعتبر الوصاية " tutorat " أحد المستحدثات الجوهرية في إطار فلسفة نظام ل.م.د. L.M.D. والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني عن طريق تعظيم حجم العمل الشخصي؛ وعليه فالوصاية هي عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأستاذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن موضوعات مختلفة على شاكلة:

- متابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل ببعض نقائصهم المحتملة.
- دعم الطلبة في اكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم.
- تعريف الطلبة بالمناهج الحديثة في البحث المكتبي والتحكم في استعمال التقنيات متعددة الوسائط.
- تعريف وشرح نظام ل.م.د. المعتمد بالكلية من مسارات، تخصصات، نظام الانتقال والتقويم، عروض التكوين... الخ
- مساعدة الطلبة في تنظيم أعمالهم الشخصية (مراجعة المحاضرات، تحضير التمارين، إعداد البحوث والاطلاع على المراجع... الخ).
- الاستماع للطلبة لخلق وبناء علاقة وجو من الثقة بينهم وبين الأستاذ من خلال تقديم الدعم والنصائح الشخصية.

¹في تقرير ل منظمة الامم المتحدة للعلوم والتربية UNESCO قرابة 3 ملايين طالب كانوا يدرسون خارج دولهم. Op.cit ص

- التقليل من حجم الشعور بالانطوائية والإحباط لدى بعض الطلبة بمحاولة تشجيعهم وإعطائهم نظرة إيجابية عن المستقبل.

2- دوافع التغيير من نظام الكلاسيكي الى نظام ل م د في الجزائر:

هناك عدد من المشكلات المهمة التي واجهتها الجامعة الجزائرية والتي دفعت بالحكومة الجزائرية ايلانها أهمية قصوى في الاصلاح حيث يمكن تحديدها في:

أ- مشكلة تزايد الطلبة على الجامعة:

تشكل هذه مشكلة تحديا مخيف للجامعة الجزائرية منذ الثمانينات، ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي، حيث يصل العدد إلى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ويرتبط هذا المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل هي¹:

- مبدأ تساوي فرص الالتحاق بالتعليم العالي..
- الطلب المتزايد علي التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي لاعتبارات اقتصادية واجتماعية
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقييم . ومركزية التوجيه والتقييم.
- مجانية التعليم العالي. وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤطرين

ب - مشكلة صعوبات التمويل:

وتعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى كثير من الدول العربية والغربية، فقطاع حساس كقطاع التعليم العالي يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد علي التمويل الحكومي. وبناء على الدراسة التي قام بها حامد عمار أوضح أن مستوى الانفاق على المؤسسات التعليمية العالي في الدول العربية ، انخفض من 2,6% الى 8,5% وهذا ما انعكس على ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، إلا انه في الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي إلا أن

¹ ليلي زرقان " إصلاح التعليم العالي الراهن ل م د ومشكلات الاجزائرية: دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف" مجلة

العلوم الاجتماعية : جامعة فرحات عباس سطيف ع 16 ،ديسمبر 2012 ص 5

هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي¹.

ج- مشكلة التأطير:

الملاحظ اليوم في الجزائر ورغم ماعرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا انه يتجلى النقص الكبير في عدد المؤطرين خاصة في ذوي الرتب العليا مقارنة بعدد الطلبة وبالمعدلات العالمية، حيث أحصت وزارة التعليم العالي قرابة 17567 أستاذ على أن يصل العدد الى حدود 30 الف استاذ مع حلول عام 2010 من أجل تغطية العجز في التأطير وبالرغم من ذلك استمر العجز من حيث تنامي العجز بسبب عدم التوزيع الجيد بين الموارد البشرية والتخصصات المطلوبة حيث نجد في بعض التخصصات يتنامي التأطير في حين بعضها الآخر يضعف فيها، كما شهدت بعض الجامعات نقص في التأطير وأخرى عدد هائل من المؤطرين ، مثلا أن عدد الطلبة وصل إلى حوالي 429 طالب لكل أستاذ تعليم عالي سنة 1999-2000 ووصل إلى 916.6 طالب في جامعة فرحات عباس- سطيف².

د- مشكلة الهياكل القاعدية والتجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية لنقص ضبط الهياكل والتجهيز، فقد أصبحت ظاهرة الاكتظاظ هي السمة الملائمة لكل الجامعات الجزائرية رغم الزيادة الملحوظة في الكثير من الجامعات، ورغم ذلك فهي لا تقي حاجات الطلب المتزايدة سنويا والتي ترجع لانعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة، ولسد العجز قامت بعض الجامعات طلب يد العون من السلطات المحلية لتمدها ببعض المنشآت الشاغرة لاستغلالها في العملية التعليمية.

¹ أحمد زرزور " تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد نظام ل م د في ضوء تحضير الطلبة الى عالم الشغل"مذكرة ماجستير

:جامعة منتوري قسنطينة ، قسم علم النفس 2005 2006 ص 55

² ليلي زرقان ، مرجع سابق²

ه- مشكلة الاختلال في التنظيم الإداري¹.

من خلال دراسة قام بها لونيس اوقاسي حول الانماط القيادية وأساليب التسيير لمدراء المعاهد بجامعات الشرق ، خلص الى مايلي:

-عدم انسجام قانون النموذجي للجامعة المنصوص عليها لسنوات 1983-1987-1993 مع احتياجات التنظيمية للجامعة.

-هيمنة منطق الاداري المحض على عقليات المسؤولين في مختلف مستويات التنظيم الجامعي خاصة وان القوانين تخص الباحثين بمناصب ادارية وهم قليلو الخبرة.

-عدم انسجام بين الهياكل البيداغوجية والتدفق الهائل للعدد الطلبة.

3- نظام ل م د التأسيس والتحديات في الجزائر

أ- التأسيس والاهداف:

منذ أن وضع تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في مخططها الخاص بإصلاح التعليم العالي والذي صادق عليه مجلس الوزراء في 20/04/2002 ، و تم رسم خطط إصلاح التعليم العالي بما يتوافق والبعد الدولي ومتطلبات البيئة الجزائرية وتأكدت الرؤى أن نظام التعليم الكلاسيكي بدى قد فقد محتواه الفعلي في التكيف وفق المتغيرات التي مست العالم بأسره، فكان نظام ل م د من بين الادوات البيداغوجية التي تبنتها السلطة الجزائرية من أجل خلق مجتمع المعرفة وتحقيق تدفق مورد بشري مؤهل يستطيع أن يتموقع في شبكة من المؤسسات الاقتصادية بكفاءة عالية ، وعليه وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 08 شوال عام 1415 الموافق ل 21 نوفمبر 2004 الذي تضمن إحداث شهادة ليسانس نظام جديد².

¹ نفس المرجع 54

² ج د ش العدد 75 الجريدة الرسمية ،الصادرة بتاريخ 11 شوال 1425 الموافق ل 24 نوفمبر 2004.

من بين دوافع التي جعلت الحكومة الجزائرية تسير في اتجاه تبني نظام ل. م. د

:¹

1. فشل النظام التعليم العالي الكلاسيكي في قدرته على الانسجام وفق البيئة التكنولوجية الدولية.
2. نسبة الطلبة الذين اضعوا سنواتهم الدراسية في الجامعة مما اعاق السير النوعي للتعليم العالي بسبب ثقل النفقات دون نتائج ايجابية.
3. قابلية الاندماج العالمي في تكوين متميز وناجح في دول غربية.
4. التكوين الهادف وفي مدد زمنية قصيرة.
5. تحقيق تكوين نوعي ومنتوع يلبي حاجيات سوق العمل ويرقي من البيئة التكنولوجية.
6. تطوير القدرات البحثية والإبداعية للطلبة.
7. الرغبة في الاستفادة من التجارب العالمية في مجال تأمين جودة التعليم.

ب-التحديات وعوائق تحقيق أهداف نظام ل م د.

نحاول في هذا العنصر أن نستنبط أهم التحديات التي واجهها تطبيق النظام الجديد وتعيق الوصول الى الاهداف بنوعية عالية، ومن التحديات نذكر:

التحديات البيداغوجية:

ونقصد بها كثافة الهياكل البيداغوجية مع قلة فاعليتها ، فإذا كان الهدف من اصلاح الهياكل القاعدية في الجامعة الجزائرية، فإن ذلك قد زاد من بيروقراطية تنظيم الاقسام حيث يشمل القسم على هيكل بيداغوجي مكون من رئيس القسم ومساعديه ، رؤساء فرق التكوين، رؤساء الفرق البيداغوجية ، لجان البيداغوجية ، مسؤولو الشعب ، مسؤولو التخصصات ،,,,,, الخ هذه الكثافة من

¹ZineddineBerrouch, YoucefBerkane , « La mise en place du système l m d en A lgerie :Entre la necessited'unereforme et les difficultés du terrain »unive-sétif ,faculte des S E G . N° 07 . 2007 .P. 04

المناصب نتج عنها تداخل في الصلاحيات وعدم وضوح في المسؤوليات وكذا عدم رغبة الاساتذة في مشاركتهم في تسيير الجانب التكويني للقسم¹،

لا زال نظام ل م د يسير بالطرق الكلاسيكية بالرغم من أن المبدأ الاساسي الذي نشأ من أجله هو ربط الجامعة بالمجتمع وجعل الجامعة الفضاء الذي له إمكانية ايجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية ، غير أن الواقع يدل على أن الجامعة لازالت بؤرة للصراعات السياسية والاجتماعية.

- يقوم تقييم الطالب على معايير أحادية بالرغم من أن النظام الجديد يوصي بتنوع المعايير بهدف تنمية القدرة البحثية للطالب،
- شبه انعدام اندماجية الاستاذ الجامعي في تسيير هياكل القسم.

التحديات البيئية

نتيجة لضعف تكوين الطالب، أضحت المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية ترفض استقطاب الطلبة بسبب عدم وجود تكوين نوعي في مجال العمل،

غالبا ما نجد أن عروض العمل المقدمة من قبل المؤسسات الانتاجية قليلة جدا حيث سيكون عاملا مثبطا لروح الطالب ويخفض عامل التحفيز في مجال التكوين الجامعي².

نقص المبادرة الفردية للطالب المتخرج من الجامعة في مجال انشاء مشاريع خاصة بسبب عجزه في بناء تصور لمشروع معين بالرغم من توفير كل الامكانات المادية والمالية.

¹ ج ج د ش وراة التعليم العالي والبحث العلمي ، الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية نجوان 2011 ، ص 19.

²مجلة البحوث والدراسات العليا ن العدد 05 جويليا 2011 انظر أ.دشبايكي سعدان ، " الاثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام ل م

التحديات الزمنية:

من السمات الشخصية القومية في الدول العالم النامي أن يحسب الوقت بالوحدات الكبرى في تنفيذ المشاريع، بينما في الدول المتقدمة فإن تقييم المشاريع يكون عن طريق وحدات زمنية دقيقة، هذا ما يتعلق بتبرير ضعف التكوين في نظام ل. م. د في الجزائر، حيث بعملية بسيطة يمكن حساب اجمالي الساعات التعليمية في الطور الاول ثم نقيم ان كانت هذه المدة كافية لإنتاج طالب مدرك لأهدافه أو باحث راق المستوى:

يحسب الرصيد على أساس عدد الساعات المدرسة مقابل 30 رصيد لكل سداسي الي 60 رصيد لكل سنة جامعية، وتم تقسيم الاطوار الى ثلاث أطوار وفي كل طور يستقل بعدد معين من الارصدة¹، ولنأخذ مثال الطور الاول الذي يحسب ب 180 رصيد \times 22.5 ساعة = 4050 ساعة هي حصة الطالب الزمنية ليكتمل تكوينه ، بمعنى أن الطالب مجبر أن يدرس 1350 ساعة في السنة موزعة بين 28 و 32 أسبوع سنويا حيث كل سداسي يجب ان يستوفي الطالب من الدراسة حوالي 675 ساعة كأكثر تقدير زمني أي بمعدل 42 ساعة أسبوعيا.بينما الواقع يقول غير ذلك ، لان عدد الاسابيع العادية في كل فصل لا تتجاوز 10 أسابيع أي 42 ساعة \times 10 أسابيع = 420 ساعة أي ضياع حوالي 255 ساعة في كل سداسي و 510 ساعة في كل سنة جامعية ولو حولنا عدد الساعات الضائعة في السنة لوجدنا ما يعادل 63 يوم ضف الى ذلك أسبوعي العطلة وأيام الامتحانات من دون حساب الظروف الطارئة التي توقف النشاط الدراسي ، نخلص الى أن الطالب في ثلاث سنوات المخصصة للدراسة يكون قد استوفى نصف المدة .والاستنتاج أن هذه المدة غير كافية لصقل وتنمية معارف الطلبة وايضا غير كافية ان يترشح الطالب لدراسات العليا².

¹ ج ج د ش وراة التعليم العالي والبحث العلمي ، الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د مرجع سابق:ص 14

هناك رؤية جديدة قائمة على اقحام الطالب الجامعي في تقييم التدريس و عروض التكوين وللاطلاع أكثر أنظر :²

Marc Romainville, Cristina coggi, **L'evolution de l'enseignement par l'étudiants ; Approche critiques et pratique innovation** , bruxelles , Edition Boeckuniversité 2009

4-انسجام عالمي تنافر داخلي.

بفعل الدوافع الدولية والمحلية وإرادة الحكومة الجزائرية الذهاب نحو الاندماج العالمي للتعليم العالي والبحث على طرق ومناهج مناسبة لقل الجامعة الى مستوى راق من التعليم ، فقد الزمت هذه الاخيرة كل المؤسسات الجامعية الى أن تبادر هيئة التدريس بتقديم عروض تكوين تتصف بالحديثة والهادفة ، وبفعل نمط التغيير المستعجل الذي اختارته السلطة نتج مايلي:

1. قبول أي عرض تكوين مهما كانت صيغته ومحتواه دون تحليل مواده وموازنة الوحدات وتقييمها.
2. عدم الانسجام بين عروض التكوين بين الجامعات وهذا من شأنه عرقل عملية التنقل الطلبة من مؤسسة جامعية الى اخرى.
3. عدم الانسجام بين وحدات التعليم الاساسية والوحدات الاخرى والتي في الغالب كانت متساوية في الوعاء المعرفي.
4. عدم معرفة صاحب المشروع حساب توزيع الارصدة بين المقاييس والوحدات وفق قاعدة حساب المعاملات والارصدة الواردة في دليل تطبيق نظام ل م د..
5. أغلب عروض التكوين لم تحقق السياسة التي نشأ من أجلها نظام ل م د وهي تنمية قدرة الطالب في البحث على وظيفة ثلاثمه.
6. ضعف الاهتمام بالمرافقة البيداغوجية وذلك لسببين¹: اولاهما لامبالاة الطالب بهذا النوع من النشاط والذي يعتبر الجسر البيداغوجي الذي يسهل مرور الطالب الى الحياة الجامعية. السبب الثاني وهو عدم معرفة الاساتذة ممارسة هذا النوع من النشاط لكونه يعتمد على فنية وكفاءة المؤطر.

ج-استراتيجية وزارة التعليم العالي لإصلاح نظام ل م د:

لقد أدركت وزارة التعليم العالي الاختلالات التي وقعت اثناء تطبيق النظام مما خلق عدة عراقيل احوالت دون الوصول الى الاهداف المرجوة : ومن بين الاجراءات التي اتخذتها الوزارة وهي اعادة

¹ Pour plus d'informationsur le tutorat, AbouFoufana ;pour uneorganisationpratique du tutoratdans le système L M D en Afrique , paris ,edition publiobook 2011 p 23.

فتح نقاش وطني يظم كل ممثلي الجامعات الجزائرية ومدراء المعاهد من أجل بناء رؤية وطنية واستراتيجية وذلك من خلال :

- 1- إعداد دراسة تقييمية لوضعية البحث العلمي في الجزائر؛
- 2- إعداد منهجية عملية لتطوير البحث العلمي؛
- 3- إعداد خطة شاملة ومتكاملة بين مختلف التخصصات حول الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي؛
- 4- تقديم تقييم كاف و شاف لمدى تطبيق النظام الجديد المتبع؛
- 5- توطيد الإصلاح وتوسيع نطاقه وتعميقه؛
- 6- تفعيل آليات التقويم و إرساء نظام لإدارة الجودة في التعليم العالي؛
- 7- ترقية تدابير تحفيزية لنقل منتجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

نحو الفضاء

مخالصة لهذه الورقة البحثية ، نقول أن منظومة التعليم العالي كانت في حاجة ماسة الى التغيير الهادف وأن نظام ل م د نظام يضمن النوعية والفاعلية والكفاءة ، لانه ببساطة يحمل كل الابعاد (الهيكلية والتكوينية والبيداغوجية والمالية) التي تجعل التكوين الجامعي يرقى الى مستوى الطموح الوطني ، الا أن الاسراع في تطبيقه من دون استخلاص نتائج تجربة عشرة جامعات التي كانت مخبرا لذلك ، جعلت العراقيل تتراكم وتؤثر سلبا على السير الحسن للتعليم العالي وعلى التكوين.

اذن، نقول هناك ارتباط وثيق بين بناء السياسات وإيجاد آلية التطبيق وفق امكانيات بيداغوجية متوافقة وأهداف التعليم العالي .والجامعة الجزائرية في حاجة ماسة الى اعادة النظر في السياسة التعليمية الجامعية التي تهدف الى خلق المواهمة بين اهداف التكوين والآليات والإمكانات المخصصة للتعليم من أجل خلق مرونة وحيوية بحثية علمية نافعة . هذا جزء من كل، أوردنا بعض العراقيل التي تعيق ترقية التكوين في الجامعة الجزائرية بالرغم من أن الهياكل البيداغوجية والموارد المالية البشرية متوفرة لكن يظل المشكل مركب يستلزم تضافر الجهود من أجل استخلاص الحلول الدائمة والمفيدة .